٩ ــ المرحلة التاسعة ــ الادارة المدنية او الحكم الذاتي : كما مر معنا فان مشروع الادارة المدنية لم يكن مفاجئا فقد ظل الحديث عنه قائما منذ الاحتلال الصهيوني ، الا ان التطور الجديد الذي يجب ملاحظته ان المشروع تبلور بشكل اكثر وضوحا من اي وقت مضى ، كما حظي على تأييد من قبل الزعامات الصهيونية صاحبة القرار السياسي فلاول مرة منذ الاحتلال اتخذ مجلس وزراء العدو قرارا بتكليف ييجال آلون بصياغة مشروع تحت اسم « نقل الادارة الذاتية في يهودا والسامرة وقطاع غزة الى ابنـاء المناطق المدارة ، تمهيدا لاقراره بموجب اوامر عسكرية وليس بقانون من الكنيسـت تجنبا لمناقشته من جهة وتلافيا لاية ردود فعل سياسية ودولية من اعتبار القانون ضما للاراضي المحتلة من جهة اخرى » .

والمشروع يرتبط ارتباطا وثيقا بمؤامرة الانتخابات البلدية التي تقرر أن تجري في ١٢ نيسان (ابريل) بالنسبة لأربع وعشرين مدينة ، فتكون سلطات الاحتلال بذلك قد عينت جميع رؤساء البلديات في الضفة الغربية .

وهناك اتجاهات واضحة تسير نحو تقليص وتخفيض صلاحيات ضباط الادارات بالحكم العسكري والاقلال من تعيينات يهودية جديدة في أيه مناصب شاغرة أو ستشغر في المستقبل .

وفي هذا المجال فقد تم تعيين مدراء عرب عامين لمختلف الدوائر بدرجة (مدير عـام او امين عام) ، مع منحهم صلاحيات واسعة ما عدا شؤون الامن العام مثل : الزراعة الشؤون الاجتماعية ، التربية والتعليم ، الصحة ، البيطرة ، الاشغال العامـة ، الاقتصاد (الاستيراد والتصدير) ، البريد والبرق والهاتف ، فضلا عن الشؤون البلدية والقضايا الادارية التي كان يمارسها المحافظون الاردنيون .

وقد جاءت تلك الاجراءات بعد سلسلة من الترتيبات الادارية التي ابتدات في عـام ١٩٧٢ وتوسعت بشكل كبير في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ فقد تم اجراء انتخابات واسعة لـ ٥٦ مجلسا بلديا وقرويا في الضفة الغربية . كما تتجه سلطات الاحتلال نحو توسيع صلاحيات رؤساء البلديات بحيث يتجاوز مجال اختصاصهم حدود البلدية الى القرى المجاورة لها ، كذلك الاشراف على بعض الشؤون الداخلية مثل المعارف والزراعـة والاديان .

وتعتزم سلطات الاحتلال حاليـا توسيع حق الانتخـاب والترشيح بحيث يتجاوز ذلك نصوص القانون الاردني سواء في سن الناخب او المرشح وبعض الاجـراءات الاخرى مثل حق المرأة في الانتخاب . ويدور حديث حول امكانية صدور قرار يقضي بان تشمل الانتخابات القادمة ــ لاول مرة ــ سكان المخيمات الواقعة حول المدن الكبيرة ، والتي تقتصر علاقاتها مع البلديات على شؤون المياه والكهرباء وبعض الخدمات .

ويستدل من تصريحات العدو عزمه على انشاء ادارة مدنية تشكل نواة لقيام حكم ذاتي في الضفة والقطاع ، فقد صرح شمعون بيرس في بيت جالا « ان الظروف قـد نضجت لمنح السكان حكما ذاتيا بسبب ما برز من وضع جديد في المنطقة يقتضي التطور في مجالات كثيرة تمس حياة السكان » ، كما اعلن العدو انه سيقيم ادارة مدنية فـي شمال سيناء ، ولا ندري ان كان هذا جزءا من البنود السرية لاتفاق سيناء التي لـم تكشف ام تكملة للصورة في الضفة والقطاع .